

صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول

Les Modes de Financement Islamiques entre la Réalité et l'Attente
Islamic financing Modes between Reality and Expectancy

عويسي أمين
 أستاذ محاضر قسم - أ -
 جامعة سطيف1
 amineaouissi@live.fr
 0657648480

زهير بن دعاس
 أستاذ محاضر قسم - أ -
 جامعة سطيف1
 Zoh_ir19@hotmail.com
 0772451343

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة إشكالية استخدام صيغ التمويل الإسلامي في بعدين مختلفين؛ بُعد تطبيقي (الواقع). ويُعد نظري (المأمول). حيث قمنا بتشخيص تطور التمويل الإسلامي في ثلاث دول تُعد رائدة في أقاليمها من حيث تبني هذا النوع من التمويل، وهذا قصد استكشاف أي نمط (مداينات أو مشاركات) يتبع هذا النوع من التمويل، ثم أخذنا رأي جملة من المنظرين والخبراء الاقتصاديين باستخدام استبيان قصد معرفة أي الأنماط المذكورة أنفاً أكثر شرعية وأكثر مردودية اقتصادية، وعليه فقد توصلنا إلى هيمنة صيغ المداينات على التمويل الإسلامي في الواقع العملي. في حين يبقى المأمول حسب المنظرين والخبراء الصيغ القائمة على المشاركات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ التمويل بصيغ المشاركات؛ التمويل بصيغ المداينات.

Résumé :

Dans cette étude nous avons essayé d'examiner la problématique de l'utilisation des Modes de finance islamique dans deux dimensions différentes ; Dans la première partie, nous présentons le cours du développement de la finance islamique dans trois pays, qui sont les leaders dans leurs régions en termes d'adoption de ce type de financement, la dimension appliquée (la réalité) et la dimension théorique. Et donc d'explorer quels schémas (Mudayanat ou Musharakat) suivent ce type de financement ; et dans la deuxième partie, nous exposons quelques opinions d'experts économiques afin de savoir lesquels des modèles ci-dessus sont plus légitimes et plus rentables.

Mots clés : Finance islamique ;Musharakat; Mudayanat.

Abstract :

In this article, we examine Islamic finance problematic in twodimensions; applied dimension (Realty), and the theoretical dimension (Expectancy).

In the first part, we present development path of Islamic finance in three countries; which are the leaders in their regions in terms of adopting this type of financing. Thus for explore which patterns (Musharakat or Mudayanat) Islamic finance follow.

In the second part, we expose some economic expert opinions in order to know which of the above patterns are more legitimate and more cost-effective.

Key words: Islamic Finance; Musharakat; Mudayanat.

مقدمة:

عرفت الساحة المالية الدولية في الآونة الأخيرة تنامي غير مسبوق للتمويل الإسلامي، سواء في بيئته (العالم الإسلامي) أو خارج بيئته (بعض بلدان الغرب). وذلك لعوامل متعددة بعضها يتعلق بوصول التمويل التقليدي إلى حدوده القصوى وانتشار الأزمات المالية والمصرفية واتسامها بالعدوى، في حين يتعلق بعضها الآخر بالرغبة في استقطاب شريحة واسعة من المجتمع الإسلامي التي تأبى التعامل بالربا.

إلا أن الواقع العملي أثبت أن تطور وانتشار هذا النوع من التمويل (التمويل الإسلامي) جد متفاوت بين مختلف بلدان العالم (سواء الإسلامي أو غير الإسلامي)، ففي حين نجد بعض الدول حققت فيه قفزات نوعية، كماليزيا وبعض دول الخليج العربي، نجد دول أخرى لا زالت تسعى لتبني هذا النوع من التمويل، كدول المغرب العربي.

إن الانتشار الواسع الذي عرفته صبيغ التمويل الإسلامي في مختلف بقاع العالم (سواء الإسلامي أو غير الإسلامي) جعل المنظرين والخبراء يطرحون الكثير من الإشكاليات التي صاحبت تطبيق هذا النوع من التمويل، وهذا الأمر يُعد أمراً طبيعياً وصحياً ويؤكد على جدية الطرح ومكانته؛ ولعل أهم إشكالية صاحبت هذا النوع من التمويل هي إشكالية "النمط" حيث حدد علماء الاقتصاد الإسلامي للتمويل الإسلامي نمطين هما: التمويل بالمشاركات (التمويل التشاركي)، والتمويل بالمدائينات (التمويل بالدين)، قد يتضارب واقعه التطبيقي مع مطلقاته النظرية؛ وهذا ما نسعى للبحث فيه.

مشكلة البحث: انطلاقاً من القضايا المثارة سابقاً تبرز معالم إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى ينسجم الواقع التطبيقي لصبيغ التمويل الإسلامي مع منطلقاته النظرية المبنية على عاملي التوافق الشرعي والمردودية الاقتصادية بالدرجة الأولى؟

من خلال التساؤل الرئيس تبرز بعض التساؤلات الفرعية نوردتها فيما يلي:

- ماهي أهم آليات التمويل الإسلامي؟

- أي نمط يتبع التمويل الإسلامي في الواقع؟

- أي نمط هو المأمول حسب رأي المنظرين والخبراء؟

فرضيات البحث: بغية رسم حدودا للموضوع ينطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين هما:

- يتميز التمويل الإسلامي إلى نمطين، بدرجة متفاوتة في التطبيق.

- يفضل المنظرين والخبراء نمط التمويل بالمشاركات عن التمويل بالمدائينات.

المنهج المستخدم: من أجل معالجة مختلف حيثيات البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي عند دراستنا لواقع التمويل الإسلامي في الدول المأخوذة كعينة، مع الاستعانة بالأدوات الإحصائية وتحديد الاستبيان عند محاولتنا تحليل آراء الخبراء والمنظرين.

تقسيمات البحث: للإجابة على تساؤلات البحث ومن أجل نفي أو إثبات فرضياته، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- آليات التمويل الإسلامي؛

- استعراض تطور التمويل الإسلامي؛

- استطلاع رأي المنظرين والخبراء في التمويل الإسلامي.

أولاً: آليات التمويل الإسلامي:

نحاول في هذا المحور التعريف بالتمويل الإسلامي وخصائصه، وإبراز أهم آلياته.

1-تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه:

يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها¹ التي تحرم التعامل بالربا والغرر والبيع على المكشوف وكل أنشطة التمويل التي تضر بالمقصد العام الشرعي من استغلال الأموال في الحياة الاقتصادية.

ورغم أن التمويل الإسلامي يشمل أنشطة البنوك الإسلامية، التأجير، صناديق الاستثمار، سوق الصكوك والأسهم، التأمين التكافلي، التمويل الأصغر... الخ، إلا أن عمليات البنوك الإسلامية والصكوك تسيطر على التعاملات الإسلامية بحوالي 95%، ومن أهم خصائص التمويل الإسلامي نذكر ما يلي:

- التمويل يكون إسلامياً إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية واتسمت بضوابط ومعايير شرعية؛
- الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجته الشخصية أو إقامة مشروعه الاستثماري؛
- التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي؛
- التمويل الإسلامي يعزّز النمو والرخاء الاقتصادي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

2- أهم آليات التمويل الإسلامي:

من أهم آليات التمويل الإسلامي، نجد البنوك الإسلامية، الصكوك، صناديق الاستثمار الإسلامية.

1-2- البنوك الإسلامية: مؤسسة مالية إسلامية، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تحقيق الحياة الطيبة للأمة الإسلامية.² كما يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية، القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة³، ومن أهم صيغ التمويل المستخدمة نذكر ما يلي:

أ- المشاركة: يقصد بها إنشاء عقد شراكة بين اثنين أو أكثر، يتفقان بموجبه على القيام بنشاط اقتصادي معين، قصد تحقيق الأرباح.⁴

ب- المضاربة: وهي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما ماله للأخر ليعمل فيه، على أن يقسم الربح بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال والثاني المضارب أو العامل⁵، من شروط التمويل بالمضاربة نذكر ما يلي⁶:

- أن يكون رأس المال من النقد (الذهب والفضة):

- أن يكون رأس المال معلوماً قدرًا وصفة:

- أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً في ذمة المضارب:

- أن يسلم رأس المال للمضارب ليتمكن من العمل:

- أن يكون الربح المشروط لكل واحد منهما (المضارب ورب المال) جزءاً شائعاً نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً:

- يشترط في المضارب أن يكون أهلاً للتصرف، وأن يكون منفرداً بالعمل وله أن يعمل في المضاربة دون قيود من رب المال.

ج- المرابحة: بموجب عقد المرابحة يحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شرائها على أن يقوم البنك بشراؤها وإعادة بيعها للعميل، بإضافة العمولة أو هامش الربح إلى سعر السلعة⁷.

من شروطها نذكر⁸:

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها:

- بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساساً وما تم إضافته عليها من تكلفة، كالنقل والتخزين والضرائب:

- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية:

- أن يكون البيع للسلعة عرضاً مقابل نقود، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها، لكن يجوز بيع عملة بعملة أخرى مرابحة كبيع الدينار الجزائري مقابل الدينار الأردني مرابحة:

- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.

د- الإجارة: تشتق كلمة الإجارة في اللغة من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجراً.

أما في الاصطلاح فهي عقد على المنافع بمدة معلومة وبثمن معلوم⁹،

من شروطها:

- ضرورة أن يتوفر في المتعاقدان الرشد والبلوغ والأهلية لإبرام العقود والتصرفات:

- مع وضوح صيغة الإجارة وهي الإيجاب والقبول:

- كما يجب أن يكون المعقود عليه مباح ومملوك للبائع:

- والثمن معلوماً لدى الطرفين؛ مع معلومية الإجارة وتحديدها ومعلومية المنافع لكلاهما¹⁰.

هـ- السلم: يشير السلم في لغة العرب إلى الإعطاء والترك والتسليف، أما في الاصطلاح فيقصد به بيع موصوف في ذمة ببدل يعطى عاجلاً¹¹.

2-2- الصكوك الإسلامية:

أ- تعريف الصكوك الإسلامية:

الصك لغة¹²، هو كتابا يُكتب في المعاملات، أو وثيقة بمال أو نحوه،

أما اصطلاحاً فيعرف انطلاقاً من المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بصكوك الاستثمار، كوثيقة متساوية القيمة تُمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان أو المنافع أو الخدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله¹³.

إذا الصك هو أداة مالية تعبر عن أصول مادية مقابل قيمتها القابلة للتعامل عليها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية،

ب- خصائص الصكوك الإسلامية: يمكن إيجاز أهم خصائصها فيما يلي¹⁴:

- يتكون رأس مال الصكوك من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها تملك حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع الاستثماري بنسبة ملكيته:

- الصك يمثل حصة شائعة في الموجودات سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو نحو ذلك،

- الصكوك تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات مع استحقات الربح وتحمل الخسارة إن وقعت

- يتم تداولها (بالنسبة للصكوك القابلة للتداول) وفق الصبيغ الجائزة شرعاً وقانوناً.

ج- أنواع الصكوك الإسلامية: توجد العديد من أنواع الصكوك نذكر أهمها فيما يلي¹⁵:

- صكوك المشاركة: هي صكوك وشهادات مالية مسنودة بأصول حقيقية تمثل حصص المستثمر في بعض المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لها.

- صكوك الإجارة: تصدر بقييم متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة في شكل صبيغة عقد الإجارة وتمثل حصة في أصول مؤجرة متفق عليها مسبقاً بين الأطراف المختلفة والمحددة في نشرة الإصدار.

- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة.

- صكوك المقارضة: هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القرض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها.

- صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمكتتبون فيها هم المشترون للسلعة.

- صكوك الإستصناع: تعبر صكوك الإستصناع عن تلك الوثائق المتساوية القيمة التي يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك.

2-3- صناديق الاستثمار الإسلامية:

كما هو معلوم تعتبر صناديق الاستثمار من الأدوات استثمارية التي تعطي صاحب المال فرصة توظيف ماله في أسواق لا يستطيع بخبرته وتخصصه خوض غماره، حيث يقوم عدد من المستثمرين بتجميع مواردهم المالية، وإدارتها بواسطة أشخاص أو مؤسسات مالية محترفة ومتخصصة لتحقيق ميزات لا يمكنهم تحقيقها بصورة منفردة¹⁶.

ومفهوم الصندوق الاستثماري الإسلامي نفسه مفهوم الصندوق الاستثماري مع إضافة أن يكون نشاطه وطريقته إدارته

متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعليه فهو عبارة عن وعاء استثماري يقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات

وصكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها وفقاً لصبيغ الاستثمار الإسلامية

المناسبة. على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

والقوانين السارية¹⁷.

ثانياً: استعراض تطور التمويل الإسلامي:

عرف التعامل بآليات التمويل الإسلامي تنامي غير مسبوق منذ بداية الألفية الثالثة، بعد حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها البيئة المالية العالمية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. فبعد أن كان حجم آليات التمويل الإسلامي لا يتعدى 300 مليار دولار سنة 2003، فقد قفز إلى حوالي 1,8 ترليون سنة 2013، ليتعدى 3 ترليون نهاية سنة 2017. تتمركز أغلبها في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا السودان، وفيما يلي سنحاول استعراض تطوره من خلال عينة مختارة متكونة من ثلاث دول من أقاليم مختلفة في العالم، وميزاتها أنها تعد من الدول الرائدة في إقليمها من حيث التمويل الإسلامي؛ حيث تم أخذ بيانات استخدام مختلف صيغ التمويل الإسلامي لفترة زمنية متجانسة، ثم قمنا بإعادة تجميعها في ثلاث متغيرات رئيسية هي: إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات؛ إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائينات؛ إجمالي التمويل الإسلامي.

1- تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا:

نحاول في الجدول أدناه استعراض تطور إجمالي التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في دولة ماليزيا.

الجدول رقم (01): تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

صيف التمويل الإسلامي: (ألف دولار أمريكي)								السنة
إجمالي التمويل الإسلامي		إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائينات			إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات			
% CARG	القيمة	% CARG	%	القيمة	% CARG	%	القيمة	
	2441557		97,19	2373057		2,81	68500	2003
140,94	5882655	146,94	99,61	5859964	-66,87	0,39	22691	2004
51,67	8922162	51,93	99,78	8902751	-14,46	0,22	19411	2005
56,40	13954098	55,93	99,49	13882371	269,52	0,51	71727	2006
38,49	19325118	38,25	99,31	19192433	84,99	0,69	132685	2007
78,58	34511276	78,79	99,43	34313603	48,98	0,57	197673	2008
24,72	43041939	24,47	99,23	42709383	68,24	0,77	332556	2009
26,05	54254180	24,26	97,82	53069000	256,39	2,18	1185180	2010
15,92	62891614	15,05	97,08	61055191	54,95	2,92	1836423	2011
29,32	81330139	27,18	95,47	77649946	100,40	4,53	3680193	2012
7,72	87607520	6,82	94,68	82949490	26,57	5,32	4658030	2013
46,98		46,96	98,10		82,87	1,90		المتوسط

المصدر: البيانات مجمعة بالاعتماد على المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب¹⁸

يقدم الجدول أعلاه تطور ثلاثة متغيرات هي: إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات¹⁹؛ إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائينات²⁰؛ إجمالي التمويل الإسلامي (المشاركات والمدائينات)؛ وهذه المتغيرات مقدمة في شكل قيم نقدية (ألف دولار) ونسب مئوية. من قراءتنا للبيانات الواردة في الجدول توصلنا للملاحظات التالية:

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي، مسجلا قيمة دنيا (ب: 2441557 ألف دولار) سنة 2003 وقيمة عظمى (ب: 87607520 ألف دولار) سنة 2013 م؛ في نفس الوقت انخفاض مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 2.59 %) سنة 2003 م ونسبة عظمى (ب: 140.94 %) سنة 2003 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 46.98 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائينات، مسجلا قيمة دنيا (ب: 2373057 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 82949490 ألف دولار) سنة 2013 م؛ في نفس الوقت انخفاض مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 6.82 %) سنة 2003 م ونسبة عظمى (ب: 146.94 %) سنة 2003 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 46.96 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات، مسجلا قيمة دنيا (ب: 68500 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 4658030 ألف دولار) سنة 2013 م؛ في نفس الوقت ارتفاع مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 0.39 %) سنة 2004 م ونسبة عظمى (ب: 5.32 %) سنة 2013 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 1.90 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

الحاصل مما سبق أننا سجلنا نمو محسوس لنمط التمويل عن طريق المشاركات رغم سيطرة التمويل عن طريق المديانات؛ حيث سجلت النسبة الثنائية (1.90؛ 98.10 %) كمتوسط لنسبة كل من (المشاركات؛ المديانات) في إجمالي التمويل الإسلامي.

2- تطور التمويل الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

نحاول في الجدول أدناه استعراض تطور إجمالي التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في دولة الإمارات العربية المتحدة. الجدول رقم(02): تطور التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة

صيف التمويل الإسلامي: (ألف دولار أمريكي)								السنة
إجمالي التمويل الإسلامي		إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المديانات			إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات			
%CARG	القيمة	%CARG	القيمة	%CARG	القيمة	%CARG		
	8015036		92,23	7391933		7,77	623103	2003
37,15	10992394	36,25	91,63	10071807	47,74	8,37	920587	2004
48,17	16287240	38,75	85,80	13974580	151,22	14,20	2312660	2005
47,92	24091762	57,27	91,23	21978098	-8,60	8,77	2113664	2006
35,86	32729962	33,77	89,83	29400228	57,53	10,17	3329734	2007
15,03	37650544	9,09	85,19	32072789	67,51	14,81	5577755	2008
4,97	39522959	6,97	86,81	34309594	-6,53	13,19	5213365	2009
9,93	43447394	13,66	89,76	38996368	-14,62	10,24	4451026	2010
-7,67	40116842	-6,79	90,61	36347913	-15,32	9,39	3768929	2011
32,16	53017911	36,59	93,65	49648933	-10,61	6,35	3368978	2012
10,18	58417340	10,35	93,79	54788231	7,72	6,21	3629109	2013
23,37		23,59	90,04		27,60	9,96		المتوسط

المصدر: البيانات مجمعة بالاعتماد على المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

من الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي، مسجلا قيمة دنيا (ب: 8015036 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 58417340 ألف دولار) سنة 2013 م؛ في نفس الوقت تذبذب مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 7.67- %) سنة 2011 م ونسبة عظمى (ب: 48.17 %) سنة 2005 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 23.37 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المديانات، مسجلا قيمة دنيا (ب: 7391933 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 54788231 ألف دولار) سنة 2013 م؛ في نفس الوقت تذبذب مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 6.79- %) سنة 2011 م ونسبة عظمى (ب: 57.27 %) سنة 2006 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 23.59 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تذبذب في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات، مسجلا قيمة دنيا (ب: 623103 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 5577755 ألف دولار) سنة 2008 م؛ في نفس الوقت تذبذب مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلا نسبة دنيا (ب: 15.32- %) سنة 2011 م ونسبة عظمى (ب: 151.22 %) سنة 2005 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 9.96 %) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

الحاصل مما سبق أن الفترة (2003-2008 م) عرفت ارتفاع حجم التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات؛ ثم انخفاضه في الفترة (2009-2013 م) بفعل الأزمة؛ حيث بدأ التمويل الإسلامي عن طريق المدائيات يعود للارتفاع مع تراجع في التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات.

3- تطور التمويل الإسلامي في جمهورية السودان:

في الجدول أدناه نحاول استعراض تطور إجمالي التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في جمهورية السودان.

الجدول رقم (03): تطور التمويل الإسلامي في جمهورية السودان

صيغ التمويل الإسلامي: (ألف دولار أمريكي)								السنة
إجمالي التمويل الإسلامي		إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائيات			إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات			
%CARG	القيمة	%CARG	%	القيمة	%CARG	%	القيمة	
	760216		61,71	469152		38,29	291064	2003
51,79	1153912	50,29	61,10	705093	54,20	38,90	448819	2004
69,96	1961142	81,78	65,35	1281687	51,39	34,65	679455	2005
80,39	3537615	96,08	71,04	2513084	50,79	28,96	1024531	2006
22,19	4322584	26,40	73,49	3176549	11,86	26,51	1146035	2007
-5,64	4078787	-7,70	71,88	2931874	0,08	28,12	1146913	2008
6,22	4332589	10,43	74,73	3237591	-4,53	25,27	1094998	2009
2,49	4440379	-4,72	69,47	3084701	23,81	30,53	1355678	2010
-3,89	4267597	1,86	73,63	3142198	-16,99	26,37	1125399	2011
14,61	4891143	18,65	76,23	3728278	3,33	23,77	1162865	2012
-64,02	1759805	-65,40	73,29	1289831	-59,58	26,71	469974	2013
17,41		20,77	70,17		11,43	29,83		المتوسط

المصدر: البيانات مجمعة بالاعتماد على المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي، مسجلاً قيمة دنيا (ب: 760216 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 4891143 ألف دولار) سنة 2012 م؛ في نفس الوقت انخفاض مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلاً نسبة دنيا (ب: -64.02٪) سنة 2013 م ونسبة عظمى (ب: 80.39٪) سنة 2006 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 17.41٪) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تزايد في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المدائيات، مسجلاً قيمة دنيا (ب: 469152 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 3728278 ألف دولار) سنة 2012 م؛ في نفس الوقت تذبذب مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلاً نسبة دنيا (ب: -65.40٪) سنة 2013 م ونسبة عظمى (ب: 96.08٪) سنة 2006 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 20.77٪) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

- تذبذب طفيف في قيمة إجمالي التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات، مسجلاً قيمة دنيا (ب: 291064 ألف دولار) سنة 2003 م وقيمة عظمى (ب: 1355678 ألف دولار) سنة 2010 م؛ في نفس الوقت تذبذب مستمر في معدل نمو هذا الأخير، مسجلاً نسبة دنيا (ب: -59.58٪) سنة 2013 م ونسبة عظمى (ب: 54.20٪) سنة 2004 م، مع متوسط معدل نمو سنوي قدر (ب: 11.43٪) للفترة المدروسة (2003-2013 م).

الحاصل مما سبق أن هناك تراجع في نمط التمويل عن طريق المشاركات لصالح المدائيات؛ حيث بدأت السودان تفقد نمط التمويل بالمشاركة.

ثالثاً: استطلاع رأي المنظرين والخبراء في التمويل الإسلامي:

حاولنا في هذا المحور أخذ رأي المنظرين والخبراء في تصنيف الصيغ التمويل انطلاقاً من استبيان.

1- وصف الاستبيان:

نحاول في هذا الجزء وصف الاستبيان الذي قمنا به عن طريق توضيح جميع الخطوات التي قمنا بها من بداية العملية إلى نهايتها.

1-1- معلومات عن الاستبيان:

- العينة المستهدفة: 100 دعوة للمشاركة²².

- عدد الأسئلة المطروحة: 44 سؤال²³.

- عدد الاستبيانات المملوءة: 32 إجابة تامة.

- مدة الاستبيان: 42 يوم و20 ساعة.

- فترة الاستبيان: 2015-10-18 إلى 2015-12-01 م.

- الأداة المستعملة موقع²⁴: <https://www.quicksurveys.com>.

- رابط الاستبيان الموزع على المشاركين: <https://www.quicksurveys.com/s/Xc5a3>.

2-1 خريطة توزيع المشاركات في الاستبيان:

تم توزيع الاستبيان على خبراء ومنظري التمويل الإسلامي عبر مختلف القارات، والخريطة أدناه توضح ذلك

الشكل رقم (01) خريطة تبين توزع الاستبيانات



3-1-3- معلومات خاصة بالمنظر والخبير:

في الجدول أدناه قائمة المشاركين في ملاء الاستبيان وذلك وفق البيانات التالية: (الوظيفة، التخصص، أعلى درجة علمية

محصلة، الهيئة المستخدمة، البلد (الدولة).

الجدول رقم (4): قائمة المشاركين في ملاء الاستبيان

الوظيفة	التخصص	أعلى درجة علمية محصلة	الهيئة المستخدمة	البلد (الدولة)
أستاذ جامعي وباحث في التمويل الإسلامي	مالية وبنوك وتمويل إسلامي	بروفيسور	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	الجزائر
باحث -مرحلة ما بعد الدكتوراه-	تقييم جودة الخدمات المصرفية	الدكتوراه	جامعة أميرا، أميراء، الاندلس، اسبانيا	سوريا
كبير المحاضرين (متقاعد)	التمويل الإسلامي	الدكتوراه	جامعة نيوزلندا	نيوزيلندا
استاذ مساعد	المالية	الدكتوراه	الجامعة	المملكة المغربية
باحث اقتصادي	الاقتصاد الإسلامي	الدكتوراه	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	السعودية
مستشار وخبير مالي (تدقيق داخلي)	تدقيق داخلي- محاسبة	الدكتوراه	الهيئة الإسلامية -البحرين	الاردن
كبير الباحثين	المعاملات المالية	الدكتوراه	الأكاديمية العالمية للبحوث	ماليزيا

	الشرعية في المالية الإسلامية إسرا		الإسلامية	
ماليزيا	الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية إسرا	الدكتوراه	المالية الإسلامية	كبير الباحثين
قطر	كلية قطر للدراسات الإسلامية	الدكتوراه	التمويل والاقتصاد الإسلامي	أستاذ التمويل والاقتصاد الإسلامي
الجزائر	جامعة سطيف 1	الدكتوراه	علوم اقتصادية ومالية	أستاذ جامعي
مصر	هيئة البترول	الدكتوراه	ادارة	مدير عام بشركة
الجزائر	جامعة سطيف 1	ماجستير	اقتصاد إسلامي	أستاذ جامعي
الجزائر	جامعة محمد خيضر بسكرة	الدكتوراه	دراسات مالية	أستاذ وباحث جامعي
ماليزيا	جامعة أريس	الدكتوراه	فقه وأصوله	أستاذ
سوريا	جامعة تشرين	الدكتوراه	مصارف إسلامية	أستاذة جامعية
السعودية	/	ماجستير	بنوك ومالية	عضو كلية
الأردن	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية	الدكتوراه	المصارف الإسلامية	مدير برنامج المصارف الإسلامية
سوريا	مصرف سورية المركزي	ماجستير	إدارة مالية	معاون رئيس قسم الرقابة على المصارف الإسلامية
المملكة المغربية	وزارة التربية والتعليم	ماجستير	فقه	مدرس
سلطنة عمان	جامعة نزوى	الدكتوراه	محاسبة وتمويل	مستشار مالي
الجزائر	جامعة الحاج لخضر باتنة	الدكتوراه	اقتصاد إسلامي	أستاذ محاضر
ليبيا	مصرف ليبيا المركزي	مهندس مدني	الصرفية الإسلامية	رئيس اللجنة الاستشارية
السعودية	مصلحة الزكاة والدخل	ماجستير	مالي	خبير ضريبي وكوي
الأردن	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية	الدكتوراه	التمويل الإسلامي	أستاذ مساعد
الجزائر	جامعة الأغواط	ماجستير	مالية	أستاذ جامعي
العراق	جامعة النهدين	الدكتوراه	محاسبه وتدقيق	أستاذ جامعي
تونس	الدولة	ماجستير	التمويل الإسلامي	طالب دكتوراه
ليبيا	مصرف الجمهورية	بكالوريوس	تقنية المعلومات	مدير إدارة
المغرب	وزارة التعليم العالي	الماستر	الفكر الاقتصادي الإسلامي	أستاذ
السعودية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	الدكتوراه	اقتصاد إسلامي	المستشار الاقتصادي وعضو هيئة التدريس
الأردن	بنك إسلامي في فلسطين (متقاعد)	بكالوريوس	المحاسبة	المدير العام لبنك إسلامي في فلسطين (متقاعد)
الجزائر	جامعة طاهري محمد بشار	الدكتوراه	تحليل اقتصادي	أستاذ جامعي

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

2- نتائج الاستبيان:

من خلال تحليلنا لنتائج الاستبيان المتعلقة بدراستنا هذه تحديداً، توصلنا إلى النتائج الآتية:

1-2- أي النمطين أكثر توافقاً والشرعية الإسلامية؟

تم توجيه سؤال للخبراء والمنظرين تمحور كالتالي: أعط علامة من 0 إلى 10 لترتيب صيغ التمويل التالية، حسب

معيار: الأكثر توافقاً مع مقاصد الشريعة الإسلامية cat 06

مجموع التكرارات	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	القيم
32	8	1	4	1	4	5	0	2	2	2	3	المرابحة
32	17	5	3	1	1	1	0	0	2	2	0	المشاركة
32	15	3	4	2	2	2	0	2	1	1	0	المضاربة
32	11	2	4	5	3	2	1	2	2	0	0	الاستصناع
32	14	1	3	3	1	6	1	1	1	1	0	المزارعة
31	6	0	2	4	5	7	2	0	2	2	1	المفاوضة

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

رتب مجموع المنظرين والخبراء المستشارين في هذا الاستبيان صيغ التمويل حسب معيار: الصيغة الأكثر توافقاً مع الشريعة كالتالي:

المشاركة؛ المضاربة؛ المزارعة؛ الإستصناع؛ المرابحة وأخيراً المفاوضة.

وهذا يدل على أن صيغ التمويل عن طريق المشاركات (المشاركة؛ المضاربة والمزارعة) هي الأكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية حسب رأي أغلب المنظرين والخبراء المستشارين.

أعط علامة من 0 إلى 10 لترتيب صيغ التمويل التالية، حسب معيار: الأكثر توافقاً مع مقاصد الشريعة الإسلامية cat 06-

المفاوضة	المزارعة	الإستصناع	المضاربة	المشاركة	المربحة	
؟	1	10	1	1	0	
0	10	10	10	10	0	
1	10	10	10	10	1	
1	10	10	10	10	1	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
2	10	10	10	10	10	
2	10	2	10	10	10	
4	10	3	10	10	2	
5	10	3	10	10	2	
5	10	4	10	10	3	
5	2	5	10	10	3	
5	4	5	2	10	5	
5	5	6	3	10	5	
5	5	6	3	2	5	
5	5	6	5	2	5	
6	5	7	6	5	5	
6	5	7	6	6	6	
6	5	7	7	7	6	
6	6	7	7	8	6	
6	7	7	8	8	6	
7	7	8	8	8	7	
7	7	8	8	9	8	
7	8	8	8	9	8	
7	8	8	9	9	8	
8	8	9	9	9	8	
8	9	9	9	9	9	
4	3	2	5	1	0	
6	8	7	8	8	6	المتوسط

المصدر: انطلاقاً من نتائج الاستبيان.

من الجدول أعلاه يمكننا قياس درجة (مدى) موافقة صيغة التمويل للشريعة الإسلامية؛ وقد تبين لنا أن صيغ التمويل التي احتلت المرتبة الأولى: المشاركة: المضاربة والمزارعة؛ ثم جاء في المرتبة الثانية الإستصناع؛ وفي المرتبة الأخيرة جاءت صيغتي: المربحة والمفاوضة.

وهو إقرار ضمني من مجموع المنظرين والخبراء المستشارين على أن صبيغ التمويل عن طريق المشاركات (المشاركة؛ المضاربة والمزارة) هي أعلى درجة (8 من 10) من ناحية موافقة الشريعة الإسلامية.

2-2- أي النمطين أكثر مردودية اقتصادية؟

تم استجواب الخبراء والمنظرين وفق التساؤل التالي:

أعط علامة من 0 إلى 10 لترتيب صبيغ التمويل التالية، حسب معيار: المردودية الاقتصادية cat 07

القيم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	مجموع التكرار
المرابحة	0	3	1	4	1	7	1	2	2	5	6	32
المشاركة	0	1	3	1	0	2	3	3	0	7	12	32
المضاربة	1	1	1	1	1	3	5	3	4	6	6	32
الاستصناع	0	0	3	2	2	4	3	5	8	0	5	32
المزارة	0	2		2	3	5	2	5	4	2	7	32
المفاوضة	2	1	2	4	2	7	6	4	0	0	3	31

المصدر: انطلاقا من نتائج الاستبيان.

رتب مجموع المنظرين والخبراء المستشارين في هذا الاستبيان صبيغ التمويل حسب معيار: الصيغة الأكثر مردودية اقتصادية كالتالي:

المشاركة؛ ثم المزارة؛ ثم المضاربة والمرابحة؛ ثم الإستصناع؛ وأخيرا المفاوضة.

وهذا يدل على أن صبيغ التمويل عن طريق المشاركات (المشاركة؛ المضاربة والمزارة) هي الأكثر مردودية اقتصادية حسب رأي أغلب الخبراء المستشارين.

أعط علامة من 0 إلى 10 لترتيب صيغ التمويل التالية، حسب معيار: المردودية الاقتصادية cat 07-

المفاوضة	المزارعة	الإستصناع	المضاربة	المشاركة	المرابحة	
؟	1	10	1	1	1	
0	1	10	10	10	1	
0	10	10	10	10	10	
1	10	10	10	10	10	
10	10	10	10	10	10	
10	10	2	10	10	10	
10	10	2	10	10	10	
2	10	2	2	10	10	
2	10	3	3	10	2	
3	3	3	4	10	3	
3	3	4	5	10	3	
3	4	5	5	10	3	
4	4	5	5	10	3	
4	4	5	6	2	4	
5	5	5	6	2	5	
5	5	6	6	3	5	
5	5	6	6	5	5	
5	5	6	6	5	5	
5	6	7	7	6	5	
5	6	7	7	6	5	
5	7	7	7	6	5	
6	7	7	8	7	6	
6	7	7	8	7	7	
6	7	8	8	7	7	
6	7	8	8	9	8	
6	8	8	9	9	8	
6	8	8	9	9	9	
7	8	8	9	9	9	
7	8	8	9	9	9	
7	9	8	9	9	9	
3	5	4	0	2	1	
5	7	6	7	8	6	المتوسط

المصدر: انطلاقاً من نتائج الاستبيان.

انطلاقاً من هذا الجدول نقيس درجة (مدى) المردودية الاقتصادية لصيغ التمويل؛ وقد تبين لنا الترتيب التالي:

- احتلت المشاركة، المرتبة الأولى؛ ثم جاءت كل من صيغتي: المضاربة والمزارعة في المرتبة الثانية؛

لتأتي المرابحة الإستصناع في المرتبة الثالثة؛ وأخيراً صيغة المفاوضة.

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك إقرار ضمني من مجموع المنظرين والخبراء المستشارين على أن صيف التمويل عن طريق المشاركات (المشاركة؛ المضاربة والمزارعة) هي أعلى درجة (8 من 10 بالنسبة لصيغة المشاركة؛ و7 من 10 لصيغتي: المضاربة والمزارعة) من ناحية المردودية الاقتصادية.

الخاتمة:

ما نخلص إليه في نهاية هذا البحث، هو التأكيد على تعاظم التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في الدول الإسلامية وغير الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، وقد كان ذلك نتاج الخصائص والسمات التي تتميز بها هذه الصيغ التمويلية، وكذا لتعدد وتنوعها، وملاستها لاحتياجات المؤسسات والأفراد والاقتصاد ككل، ما جعلها تحوز على مكانة هامة في هيكل التمويل الاقتصادي في العديد من الدول، إلا أن الهوة لا تزال كبيرة بين استخدام الصيغ التي تقوم على المشاركة والصيغ التي تقوم على المداينات، وهو الموضوع الذي وقفنا عليه في ثنيات هذا البحث، وعموما فقد توصلنا للنتائج التالية.

أ- نتائج الدراسة: أفرزت لنا دراسة الواقع جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- سيطرت نمط التمويل عن طريق المداينات على التمويل الإسلامي في جميع الدول موضوع الدراسة.
- تشكل دولة السودان استثناءً بالنسبة لباقي الدول موضوع الدراسة، وذلك أن ميول تبني نمط التمويل عن طريق المشاركات لديها كبيرة (29.83٪) رغم تراجع هذه الميول في نهاية فترة الدراسة.

ومنه نعتقد أن المصارف الإسلامية تجد منفعة أو مصلحة أكبر في تطبيق صيغ التمويل عن طريق المداينات.

- من الناحية النظرية، حسب آراء المنظرين والخبراء المستشارين في الاستبيان؛ وجدنا أن صيغ التمويل عن طريق المشاركات هي الأكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية والأكثر مردودية اقتصادية، وعليه فالمنظرين والخبراء المستشارين يرون ضرورة تشجيع التمويل حسب نمط "المشاركات" وهو ما يثبت فرضيات البحث.

- توصلنا في نهاية هذا البحث إلى وجود مفارقة مفادها: التمويل الإسلامي بنمط المداينات هو التمويل الأكثر تطبيقاً في أرض الواقع؛ في حين نجد أن التمويل الإسلامي بنمط المشاركات هو المأمول والمرغوب من طرف المنظرين والخبراء.

ب- التوصيات: بناء على نتائج الدراسة نطرح التوصيات التالية:

- التأكيد على رأي المنظرين والخبراء الاقتصاديين في كون التمويل الإسلامي عن طريق صيغ المشاركات هو الأكثر شرعية

و مردودية اقتصادية؛ لذا وجب البحث عن أسباب عزوف المصارف الإسلامية عن تبني هذا النمط من التمويل.

- يجب إيجاد آليات لتحفيز البنوك الإسلامية على تبني نمط التمويل الإسلامي عن طريق صيغ المشاركات.

- إطلاق حملة توعية للمصارف الإسلامية على ضرورة تبني نمط التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات؛ ولما لا الدعوة لتأسيس بنك إسلامي يتخذ من هذا النمط من التمويل الصيغة الأساسية لنشاطه المصرفي.

ج- آفاق البحث: توصلنا في هذه الدراسة لمفارقة ربما لم تكن ظاهرة للعيان بالشكل الذي يجب؛ واجتهدنا في إظهارها؛ لكننا لم نتعمق فيها بالشكل الذي يجعلنا نلم بكل أسباب هذه المفارقة؛ لذا فهي فرصة لقيام بحوث أخرى تدقق وتبحث لاستكشاف أسبابها؛ أي لماذا تسعى المصارف الإسلامية لتطبيق التمويل الإسلامي عن طريق صيغ المداينات وفي نفس الوقت تعزف عن تبني التمويل الإسلامي عن طريق المشاركات؟ لماذا يصبر المنظرين والخبراء الاقتصاديين على أن التمويل الإسلامي عن طريق صيغ المشاركات أكثر شرعية وأكثر مردودية اقتصادية؟

الإحالات والهوامش

¹ - صندوق النقد الدولي، دراسة منشورة حول التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي، فيفري 2017 متاح على:

<http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>

² - البشير جعيد، محمد الطاهر القادري، مداخلة عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات

المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص 08.09.

³ - بالاعتماد على:

- عبد الحلیم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2014، ص105.
- نوري منير، برك نعیمة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وأهميتها في التحدي الأزمات المالية التوصيات والمتطلبات، الملتقى الدولي الثاني، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 5-6 ماي 2009، الجزائر، ص05.
- ⁴- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط1، دار النفايس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص89.
- ⁵- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 1995، ص296.
- ⁶- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص119، 120، 116، 117.
- ⁷- حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، دورية جسر التنمية، الكويت، العدد48، ديسمبر 2005، ص07.
- ⁸- محمد محمود العجلوني، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1991، ص238.
- ⁹- عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، ط2، ص113.
- ¹⁰- قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص128، 129.
- ¹¹- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص21، 22.
- ¹²- قاموس المعجم الوسيط، متاح على: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
- ¹³- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص238.
- ¹⁴- بالاعتماد على:
- حسين حسين شحاتة، مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، متاح على: www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2107
- يوسف بن عبد الله الشبلي، الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الأسهم والصكوك، ندوة الصكوك الإسلامية، جدة، 2010، ص09.
- ¹⁵- بالاعتماد على:
- المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.
- بن دعاس زهير، رقوب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر، مجلة بحوث ودراسات، العدد25، جانفي 2018، ص404.
- ¹⁶- انظر: منير هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص91.
- ¹⁷- عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية الجامعة الأردنية، عمان، الأردن 2014/8/7
- ¹⁸Islamic Banks and Financial Institutions Information : http://www.ibisonline.net/islamic_banks/industryhighlights.aspx (last update: 17/09/2015).
- ¹⁹- المشاركات: المشاركة والمضاربة.
- ²⁰-المدينات:الاستصناع، السلم، تأجير وتمويل تأجيري، المراهجات والبيع لأجل، القرض الحسن.
- ²¹-هذا الانخفاض الحاد راجع الى تقسيم السودان مما أدى إلى انخفاض في التمويل الإسلامي ككل.
- ²²-تم عرض الاستبيان أيضا على أحد المجموعات المتخصصة قصد زيادة نسبة المشاركة.
- ²³-في هذا البحث تم استعمال إجابات أربعة أسئلة فقط: ذلك أن موضوع الاستبيان كان أشمل.
- ²⁴- موقع متخصص في تسهيل الدراسات الاستبائية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- عبد الحلیم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2014.
- عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، 1994.

- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 1995.
- محمد محمود العجلوني، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1991.
- منير هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2010.
- الأطروحات
- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- المقالات والملتقيات:
- البشير جعيد، محمد الطاهر القادري، مداخلة عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- بن دعاس زهير رقيب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر، مجلة بحوث ودراسات، العدد 25، شتاء 2018.
- حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، دورية جسر التنمية، الكويت، العدد 48، ديسمبر 2005.
- حسين حسين شحاتة، مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، متاح على www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2107
- صندوق النقد الدولي، دراسة منشورة حول التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي، فيفري 2017 متاح على: <http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>
- عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية الجامعة الأردنية، عمان، الأردن 2014/8/7
- محمد علي القري، أحكام ضمان الصكوك وعوائدها، ندوة الصكوك الإسلامية، جدة، 2010.
- نوري منير، برك نعيمة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وأهميتها في التحدي الأزمات المالية التوصيات والمتطلبات، الملتقى الدولي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 5-6 ماي 2009، الجزائر.
- يوسف بن عبد الله الشبلي، الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الأسهم والصكوك، ندوة الصكوك الإسلامية، جدة، 2010.

Islamic Banks and Financial Institutions Information:

http://www.ibisonline.net/islamic_banks/industryhighlights.aspx (last update: 17/09/2015).

ملخص موسع للبحث:

The widespread spread of Islamic finance in various parts of the world (both Islamic and non-Islamic) has made theorists and experts raise many of the problems associated with the application of this type of finance, and this is natural and healthy and confirms the seriousness of the proposition and status. The Islamic finance scholars have identified two types of financing: Musharakat finance and Mudayanat finance.

Fore that, we can ask the following main question:

To what extent does applied reality of the Islamic finance modes correspond to its theoretical principles based on the factors of Shari'ah compliance and economic profitability?

In order to delimit the subject, we launched two main hypotheses:

- Islamic finance characterized by two types of financing, varying in application.
- Theorists and experts prefer the mode of Musharakat financing on Mudayanat financing.

To process the different aspects of the research, we relied on the analytical descriptive methodology to explore the reality of Islamic finance in the countries taken as a sample, using statistical tools and specifically the Survey when we try to analyze the views of experts and theorists.

We divided this article into three axes:

- ❖ Islamic finance tools (Mechanisms).
- ❖ Review of the development of Islamic finance.
- ❖ Survey of expert opinions on Islamic finance.

We concluded at the end of this research that: Islamic finance is growing to fast in its various forms in the Islamic and non-Islamic countries in recent years. In addition, this was the result of the characteristics of its financing modes as well as their diversity. Making it an important place in the structure of economic financing in many countries, but the gap is still large between the use of modes based on Musharakat and Modes based on Mudayanat, which we have stood in the folds of this research.

Moreover, in generally we have reached the following results:

- ❖ Mudayanat modes of finance has dominated Islamic finance in all studied countries.
- ❖ Sudan is an exception for the other countries under study. The tendency to adopt the Musharakat modes of finance is large (29.83%) despite the decline in these tendencies at the end of the study period.

Fore that: we believe that Islamic banks find a greater benefit or interest in the application of Mudayanat modes of finance.

- ❖ Theoretically, according to expert opinions collected in the Survey; we found that: the Musharakat modes of finance are the most compatible with Shari'ah compliance and the most cost-effective economic.
- ❖ Therefore, theorists and experts think that we need to encourage Musharakat modes of finance, which proves the hypotheses of this research.

At the end of this research, we find a paradox: Mudayanat Islamic finance is the most applied type of finance on the ground; Musharakat Islamic finance is Expectancy and desired by experts.